

تنبع الأهمية النظرية للرشاقة الاستراتيجية في القطاع الحكومي الفلسطيني من كونها تمثل اتجاهاً إدارياً حديثاً يسعى إلى تمكين المؤسسات العامة من التفاعل الإيجابي مع بيئة تتسم بعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وبالتغيرات السريعة في متطلبات المواطنين والخدمات العامة. فالقطاع الحكومي الفلسطيني، كغيره من القطاعات في الدول النامية، ضعف التنسيق بين الإدارات، وتعدد مصادر صنع القرار، مما يقلل من قدرته على الاستجابة السريعة للتغيرات ويعيق تحقيق أهداف التنمية المستدامة. واتخاذ القرارات بسرعة ومرونة بما يضمن استمرارية تقديم الخدمات بكفاءة وجودة عالية. كما تسهم في تحويل الفكر الإداري التقليدي إلى فكر ديناميكي قائم على المبادرة والاستباقية، وهو ما يمثل نقلة نوعية في إدارة القطاع العام الفلسطيني.